مجلة البحث العلمي الإسلامي

Journal of Islamic Scientific Research

(JOISR)

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

السنة الثانية والعشرون – العدد 75 – 30-11-2025م

Volume 22 - issue no. 75 - 30/11/2025

Pages: 333 - 364 الصفحات: 333 - 364

الآثار المترتبة على التعامل بالدين الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة

Title The implications of utilizing external debt to finance the public budget deficit

أنس عصام شوقي عفيفي

Anas Essam Shawky Afify

ماجستير الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Master of Islamic Economics, Islamic University of Madinah

Email: AN19AS93@GMAIL.COM

Date of Receipt - 2025/06/20 – تاريخ الاستلام

Date of Acceptance - 2025/07/04 - تاريخ القبول

اعتمادات

الباحث: أنس عصام شوقي عفيفي
ماجستير الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Submitted by: Anas Essam Shawky Afify
Master of Islamic Economics, Islamic University of Madinah
AN19AS93@GMAIL.COM

الآثار المترتبة على التعامل بالدين الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة

Title The implications of utilizing external debt to finance the public budget deficit

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٦/٢٠ / تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٧/٤

المستخلص

الآثـار المترتبة على التعامل بالدين الخارجي لتمويل عجـز الموازنة العامة، الباحث: أنس عصـام شوقي عفيفي. يهدف هـذا البحث إلى تحليل الانعكاسـات الاقتصادية المرتبطة باللجوء إلـى الدين الخارجي كأداة لتمويل العجـز في الموازنة العامة، مع التركيز على طبيعة العلاقة بين المديونيـة الخارجيـة والاستقرار المالي للدولة. كمـا يسعى إلى استكشـاف الوسائل والسياسات الكفيلة بالحد من تفاقم الديون الخارجية، واقتراح حلول فعالة لمعالجتها. أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: توجد علاقة وثيقة بين الدين الخارجي وأداء الموازنة العامة، تتباين طبيعتها بحسب درجـة كفـاءة إدارة الدين الخارجي. يُعد الدين الخارجي أحد العوائق الرئيسية التي تواجه الدول الناميـة في مسارها التنموي، نتيجة لاعتمادها المتزايد عليه بشروط قد تكون مرهقة اقتصاديًا. يشكل الدين الخارجي عنصرًا هيكليًا في اقتصادات معظم دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية. أظهرت السياسـات المتبعة في جمهورية مصر العربية لترشيد الدين الخارجي درجة مقبولة من الفاعليـة، وأسهمت فـي الحد من آثاره السلبية. توصيات البحـث: تقليص الاعتماد على القروض الخارجيـة كوسيلة تمويلية. التوجه نحو استخدام أدوات التمويل الإسلامية، التي تقوم على مبادئ الشفافية وتجنّب الربا والغرر، كبدائل مستدامة وأقل مخاطرة.

الكلمات المفتاحية: الدين الخارجي، الموازنة العامة، الاقتصاد الكلي، الأثر الاقتصادي.

Abstract

The Implications of Utilizing External Debt to Finance the Public Budget Deficit Researcher: Anas Essam Shawky Afify Abstract: This study aims to analyze the economic implications of relying on external debt as a tool to finance the public budget deficit, with a particular focus on the relationship between external indebtedness and a country's financial stability. Additionally, the research seeks to explore effective policies and mechanisms to mitigate the worsening of external debt and propose viable solutions for its management. Key Findings: There is a strong correlation between external debt and the performance of the public budget, the nature of which depends on the efficiency of debt management practices. External debt constitutes one of the major obstacles hindering development in developing countries, primarily due to their increasing reliance on such debt under economically burdensome conditions. External debt is a structural component of the economies of both developed and developing nations. The debt rationalization policies adopted by the Arab Republic of Egypt have demonstrated a reasonable degree of effectiveness in reducing the adverse impacts of external debt. Recommendations: Reducing reliance on external borrowing as a financing method. Promoting the use of Islamic financial instruments, which are based on principles of transparency and avoid interest (riba) and excessive uncertainty (gharar), as more sustainable and lower-risk alternatives.

Keywords: External Debt, Public Budget, Macroeconomics, Economic Impact.

المقدّمة

بسـم اللّه، والحمد للّه، والصلاة والسلام على رسـول اللّه وعلى آله وصحبه الكرام البررة، أما بعد:

فـإن العديد من الدول النامية تلجأ للاستدانة مـن الخارج، سواء من حكومات الدول أو من المؤسسـات المالية الدوليـة والإقليمية، وذلك لتمويل برامجها التنمويـة ومعالجة الاختلالات في أداء اقتصادها الوطني.

وللدين الخارجي آثار عديدة تقع على اقتصاديات الدول المستدينة، وتكون تلك الآثار إيجابية إذا تم استغلال هذا الدين بكفاءة، وتم توجيهه نحو الأغراض التي من أجله تمت الاستدانة.

وقد تتسم تلك النتائج بالسلبية إذا تم استخدام هذا الدين بصورة سيئة وفي غير أغراضه، لترتبـه أضـراراً متفاقمـة تتزايـد تلقائيًا مع مـرور الوقت حتى تقع هـذه الدولـة -إن لم تتدارك

الموقـف- في مشكلة الديون الخارجية التي تجعلها عاجزة عن أداء مهمتها الاقتصادية والوصول إلى القدر الكافي من إشباع حاجات ورغبات مجتمعاتها.

وفي الواقع فإن للدين الخارجي آثاراً اقتصادية عديدة تؤثر على الحياة الاقتصادية للدول، ومن أهم تلك الآثار ما يقع على الموازنة العامة للدولة من خلال الأعباء المترتب على ذلك الدين، من سداد لأصله ومن الفوائد المرتبطة به، الأمر الذي يسبب العجز المستمر في تلك الموازنة.

ومـن هنا يـرى الباحث أن يكون موضوع بحثـه بعنوان: الآثار المترتبة علـى التعامل بالدين الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة.

الأهمّية العلمية للموضوع

١. أهميـة دراسـة أثر الديـن الخارجي على الموازنـة العامة للدول الإسلاميـة المعاصرة، لاسيما أنه قائم على الفائدة الربوية التي يحرمها الإسلام.

٢. الحاجـة إلى دراسـة الموضوع في ظـل انتشار الاعتمـاد على الديـون الخارجية وزيادة أعبائها لاسيما من الدول النامية.

أسباب اختيار الموضوع

١. أهمية الموضوع على النحو الذي سبق توضيحه.

٢. وقوف الباحث على بعض جوانب الموضوع من خلال اطلاعه وقراءاته.

٣. رغبـة الباحـث في إثـراء حصيلتـه العلمية وتقديـم مادة علميـة تخدم مجتمعـه وأمته الإسلامية.

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول أثر الدين الخارجي على الموازنة العامة، وتتضح مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

١. ما المقصود بالدين الخارجي، وما هي مبررات اللجوء إليه؟

٢. كيف يؤثر الدين الخارجي على الموازنة العامة للدولة، وما هي الآثار المترتبة عليه؟

٣. ما هي الطرق المثلى لتجاوز عقبة الدين الخارجي وإيجاد الحلول اللازمة لذلك؟

فرضيات البحث

١. الدين الخارجي يؤثر على الموازنة العامة بصورة سلبية في أغلب الأحيان.

٢. تزايد معدل الدين الخارجي يعود إلى ضغوط الظروف الاقتصادية التي تمر على البلاد.

٣. أعباء خدمة الدين الخارجي المتزايدة تؤثر سلبًا على موقف الموازنة العامة.

٤. ترشيد الديون وإنفاقها بكفاءة يؤدي إلى تخفيف أعباء الدين وسداده في أقرب وقت ممكن.

أهداف البحث

يهدف الباحث إلى عدة أمور هي:

١. التعريف بالدَّين الخارجي وبيان أنواعه وآثاره.

٢. بيان آثار الديون الخارجية على الموازنة العامة.

حدود البحث

الدين الخارجي وأثره على الموازنة العامة، الدول النامية كنموذج

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: المديونية الخارجية وسبل معالجتها من منظور إسلامي، للباحث: هشام عبد الكريم الزعبي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الدرجة العالمية الماجستير، بجامعة آل البيت بالأردن ٢٠١٦ م.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المديونية الخارجية وسبل معالجتها من منظور إسلامي، والتعرف على المعلومات الوصفية للدين الخارجي للدول محل الدراسة (مصر، الأردن، الجزائر، تونس) تهدف إلى التعرف على تطور المديونية الخارجية بأشكالها المختلفة، ومستوى المديونية الخارجية لبعض البلدان العربية وتأثيرها، والأسباب التي تدفع الدول للاقتراض والوقوع في المديونية، والسبل التي تضمنها النظام الاقتصادي الإسلامي لمعالجة مشكلات تلك المديونية، وأهم الضوابط التي يلزم تطبيقها من منظور إسلامي للحد من المديونية.

واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لقياس وعرض وتحليل البيانات وتفسيرها وتقييمها، وذلك من خلال الاعتماد بشكل أساسي على البيانات والتقارير المنشورة في تقارير وبيانات المجلس الإسلامي ووزارات المالية في الدول التي تمثل عينة الدراسة.

وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته هي:

١. من خلال المعالجة الإحصائية والوصفية نلاحظ أن الدول موضوع الدراسة تعاني من ارتفاع أو انخفاض المديونية الخارجية حسب الظروف الاقتصادية بسبب الاستدانة بالفائدة.

٢. للحد من المديونية من المنظور الإسلامي على الدول أن تعمل على الاستدانة فقط إذا كان هناك ضرورة شرعية وألا يتم الاقتراض بفائدة.

٣. للحد من المديونية للدول فإن عليها أن تراعي قبل اللجوء للاستدانة أن تكون قد استنفذت جميع مصادر دخلها من ممتلكاتها ومن الخراج ومن الأموال الوقفية والزكاة، وأن يكون لديها دخلاً منتظراً.

وتختلف دراستي عن تلك الدراسة في أن دراستي تهدف إلى بيان العلاقة بين متغيرين هما: المديونية الخارجية والموازنة العامة، أما الدراسة السابقة فقد تناولت فقط أحد هذين

المتغيرين وهو المديونية الخارجية.

وأنهـا تركز على الجانب التطبيقـي على دولة واحدة للوصول لأكبر قـدر من الدقة في جمع البيانـات وتحليلهـا والوصـول لنتائج مرجـوة، أما الباحث فـي الدراسة السابقة فقـد وسع نطاق التطبيق في دراسته ليشمل أربع دول.

الدراسة الثانيـة: العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري، للباحث: سامي محمد أميـن الخوالدة، رسالة مقدمـة اسـ كمالا لمتطلبـات الحصول على الدرجـة العالمية الماجستير بالجامعة الأردنية ٢٠٠٠م.

وقد هدفت الدراسة إلى:

١. التأكـد مـن وجود علاقة سببية بيـن العجز المالي وعجز الحساب الجـاري وبيان اتجاه العلاقة وقوتها إن وجدت..

٢. التوصل إلى أكثر المتغيرات تأثيرًا في العجزين وتأثرًا بهما.

واتبـع الباحث المنهج الإحصائي والقياسي لقياس العلاقات وتقدير الدول، وفي سبيل ذلك تم اختيار سلاسل زمنية تجرى عليها اختبارات إحصائية ملائمة.

وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته هي:

١. وجود علاقة باتجاه واحد حيث إن عجز الحساب الجاري يسبب عجزا بالموازنة العامة.

٢. ضعف العلاقة بين القيم المتزامنة لرصيد الحساب الجاري والموازنة العامة.

٣. هناك ارتباط متوسط وعكسي بين حساب التحويلات الجارية ورصيد الموازنة.

٤. هناك علاقة بين الميزان التجاري ورصيد الموازنة.

٥. في الحساب الجاري يحدث الميزان التجاري أثرا سلبيا بسبب العجز المستمر فيه فيما يحدث ميزان الخدمات وحساب التحويلات آثارا إيجابية بسبب الفائض المستمر.

وتختلف دراستي عن تلك الدراسة في أنها تركز على الدين الخارجي وأثره في إحداث عجز الموازنـة، أما الدراسة السابقة فقـد تناولت الحساب الجاري كأحد الأسبـاب المختلفة المسببة لعجز الموازنة بالإضافة للأسباب الأخرى التي تحدث عنها الباحث.

تقسيم المشروع (خطة البحث)

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وفصلين وخاتمة وفهارس، وهي على النحو التالي:

المقدمة: تشمل:

- الافتتاحية.
- الأهمية العلمية للموضوع.

- أسباب اختيار الموضوع.
- مشكلة البحث.
- فرضيات البحث.
- أهداف البحث.
- حدود البحث.
- الدراسات السابقة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالدَّين الخارجي وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الدَّين الخارجي لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أنواع الدَّين الخارجي.

المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى الدين الخارجي.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على الدَّين الخارجي.

المبحث الثاني: الميزانية العامة وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة.

المطلب الثاني: أهمية الموازنة العامة.

المطلب الثالث: مكونات الموازنة العامة.

الفصل الثاني: أداء الموازنة العامة وآثار الدَّين الخارجي عليها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أداء الموازنة العامة وتطور الدين الخارجي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحليل أداء الموازنة العامة.

المطلب الثاني: تطور الدين الخارجي.

المبحث الثاني: آثار الدين الخارجي على الموازنة العامة وطرق علاجها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الدين الخارجي على الموازنة العامة.

المطلب الثاني: الوسائل والسبل لعلاج آثار الدَّين الخارجي على الموازنة العامة.

الخاتمة: وتشمل: النتائج والتوصيات.

منهج البحث

سـوف يتبـع الباحث فـي بحثه المنهـج الوصفـي التحليلي، وبيـان العلاقة بيـن المتغيرات المختلفـة، بغية استجلاء جميع جوانبها، والخروج بنتائـج وتوصيات، وسيقوم الباحث باستخدام جمهوريـة مصـر العربية كنمـوذج وذلك من خـلال جمع المعلومـات محور الدراسـة عن طريق إحصـاءات وتقاريـر وزارة المالية المصرية والبنك المركزي المصـري، وأيضًا عن طريق بعض المواقـع الاقتصاديـة المعتمدة كموقع البنك الدولـي، ثم تحليل تلك البيانـات باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية وغيرها، وتتمثل خطوات هذا المنهج في الدراسة على النحو التالي:

١. عرض النتائج والبيانات التي توصل إليها الباحث خلال بحثه.
٢. تنظيم البيانات وترتيبها علمياً حسب الموضوعات المقترحة.
٣. بيان العلاقة بين تلك البيانات.
٤. الخروج بنتائج وأحكام مقبولة.

مع مراعاة الخطوات المنهجية الآتية:

١. عزو البيانات التي توصل إليها الباحث إلى مصادرها المعتمدة.
٢. التعريف بأهم الجهات الدولية المذكورة في البحث.
٣. شرح المفردات اللغوية الغريبة.
٤. نسبة التعريفات والأقوال والآراء إلى مصادرها وأصحابها.
٥. التعليق على بعض الآراء التي تحتاج إلى تعليق.
٦. ترجمة المواقع والمراكز والدول الوارد ذكرها في البحث.
٧. الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
٨. إعداد الفهارس الفنية المعتمدة وخطة البحث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: التعريف بالدين الخارجي، وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: تعريف الدين الخارجي لغة واصطلاحا

كـي يمكـن تبسيط وفهم وعرض موضوع الدين الخارجـي أتطرق إلى تعريـف الدين العام وتحديد مفهومه على النحو الآتي:

مفهـوم الديـن لغة: فهو من مـادة د ي ن: والدين واحد الديون يقـال دانه أقرضه فهو مدين ومديـون ودان هـو أي استقرض فهو دائن أي عليـه دين وبابهما باع قلت فصـار دان مشتركا بين الإقراض والاستقراض[١].

مفهـوم الدين العام في اصطلاح الاقتصاديين: اختلفت أقـوال علماء الاقتصاد في تعريف الديـن، إلا أن الاختـلاف إنما هو أقـرب للخلاف اللفظي، حيث إن جميـع التعاريف يدل جوهرها ومضمونها نحو معنى واحد.

وسأعرض بعض هذه الاتجاهات في تعريف الدين العام الخارجي، وهي:

١. قيـل هـو عبارة عن مبلغ من النقـود تستدينه الدولة عن طريق الالتجـاء إلى الجمهور أو المصـارف أو المؤسسـات المالية مـع الالتزام بدفع الفوائـد عنه طوال مدة القرض ورده دفعة واحدة أو على شكل أقساط وفقا لشروطه[٢].

٢. وقيـل هو ديـن مستحق على الدولـة أو هيئة عامة بموجـب عقده الذي يصـدر به قانون بسداد أصله وفوائده بشروط محددة[٣].

وأما تعريف الدين الخارجي فقد عرفه البعض بأنه:

أ. جميع مصادر الاقتراض الحكومي من الحكومات والهيئات العالمية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية[٤].

ب. وتم تعريف الدين بالنشرة الشهرية للبنك المركزي المصري بأنه مبلغ الخصوم الجارية الفعلية لا الاحتمالية القائم على المقيمين في اقتصاد ما، في أي وقت معين، لغير المقيمين والتي تقتضي أداء مدفوعات من جانب المدين لسداد الفائدة أو المبلغ الأصلي عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل[٥].

---

(١) مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، دار النشر: مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٥ م، باب الدال، ص ٢١٨.

(٢) اقتصاديات المالية العامة، د. فاضل شاكر الواسطي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣ م، ص ٢٩٤.

(٣) المالية العامة، د. يونس أحمد بطريق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص ١٥٣.

(٤) الإدارة المالية العامة، د. مصطفى الفار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ٦٣/٦٢.

(٥) النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري رقم ٢٥٢ ٢٠١٨ فبراير، ص ٩.

ويـرى الباحـث أن التعريف (ب) غير مانع، فعبـارة: المقيمين في اقتصـاد ما، عبارة غير مانعـة إذ كان الأوجـه والأقرب للصواب التعبير عنها بلفظ: حكومة دولة ما، لأن الديون الخارجية تكون على الحكومات لا على الأفراد.

وهنـا يمكن تحديد مفهوم الدين الخارجي بأنه: هو مـال أو منفعة تقترضه حكومة دولة ما، من حكومات أو هيئات دولية، خارج نطاقها وحدودها، مقابل ردها ما اقترضه وفوائده دفعة واحدة أو على عدة أقساط حسب العقد المبرم المتفق عليه.

ويبقى سؤال مهم: هل ما تقترضه الدولة من أشخاص أو مؤسسات من دولة أخرى ومقيمين في نفس الدولة يعدّ دينًا خارجيًا أم داخليًا؟

أرى أنـه لابـد وأن يكون الدائن غير مقيم في الدولـة، ويكون دولة أو هيئة عامة دولية، ويؤيد ذلـك طريقـة حساب ميـزان المدفوعات في الدول، حيث تقـوم على أساس الإقامـة لا الجنسية، فالأفـراد الأجنبييـن المقيمين فـي اقتصاد ما، فـي نظر هـذا الاقتصاد هم محلييـن، والأفراد المقيمين في بلد خارجي هم في حكم الأجنبيين وإن كانوا من نفس الدولة.[1]

المطلب الثاني: أنواع الدين الخارجي:

تنقسم الديون الخارجية لاعتبارات متعددة، منها ما يلي:

أولاً: تقسيم الدين الخارجي باعتبار المدة: ينقسم الدين الخارجي باعتبار المدة إلى:

١. ديـن خارجي قصير الأجل: وهو ما كانت مـدة استحقاقه أقل من السنة الواحدة، وهذا القسم هو أقل الأقسام تعاملا به بين الدول.

٢. دين خارجي متوسط الأجل: وهو ما كانت مدة استحقاقه من سنة وحتى خمس سنوات.

٣. دين خارجي طويل الأجل: وهو ما كانت مدة استحقاقه أكثر من خمس سنوات، وهو أكثر الأقسام تعاملا به بين الدول والهيئات الدولية.

ثانياً: تقسيم الدين الخارجي باعتبار شخصية الدائن:

١. أن يكـون الدائن شخصيـة اعتبارية، كالحكومـات والهيئات الخاصـة العالمية، كالبنك المركزي أو أحد الحكومات الأجنبية.

٢. أن يكون الدائن شخصية حقيقية، كأحد رجال الأعمال المقيمين خارج نطاق الدولة.

ثالثاً: تقسيم الدين الخارجي باعتبار غرضه:

١. ديـون إنتاجيـة: وهو ما كان المقصـد منه زيادة عمليـات الإنتاج وتعظيـم الربح، وهذا القسم من الديون يكون له أثر إيجابي إذا تم صرفه في أوجهه الصحيحة.

---

(١) رأي الباحث.

٢. ديون استهلاكية: وهو ما تم استدانته لتغطية نفقات الدولة الأساسية، وهذا القسم غالبا ما يشكل عبئا ويصعب سداده، إذ أن استهلاك جميع الدين دون ترشيد جزء منه واستثماره يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادي لاحقا لالتزام الدولة بتسديد تلك الديون مع الفوائد المترتبة عليها[١] ولذا قيل: الديون الحالية المبددة، ضريبة مؤجلة[٢].

رابعاً: تقسيم الدين الخارجي باعتبار سببه:

١. ديـون اختياريـة: الدين ما هو إلا عن علاقـة تعاقدية بين دائن ومديـن، ولهذا فإن كون الدين اختياريًا، هو الأصل والمتعامل به في القروض العامة.

٢. ديـون إجبارية: وهو ما تم استدانتـه بسبب الظروف القاهرة كالحروب ونحوها، إذ تجأ الدولة إلى القرض الإجباري عندما تخشى من عدم الإقدام من الاكتتاب في الـ ض العام.

خامساً: تقسيم الدين الخارجي باعتبار نوعية الدين:

١. ديون نقدية.

٢. ديون سلعية.[٣]

ويرى الباحث أن دراسته تتعلق في المقام الأول بتقسيم الدين الخارجي باعتبار مدته، حيث أنـه يبين في دراسته حجم الديون الخارجية لجمهورية مصر العربية باعتبار المدة، مع بيان آثار كل نـوع منها، ورأيه وتوجيهه في طرق التعامل بهذه الديـون، وتتعلق الدراسة أيضاً بتقسيم الدين الخارجـي المصري باعتبار أوجه صرفه، حيث يبين الصواب والخطأ من وجهة نظره في التعامل مـع هـذه الديون وكيفية ترشيدها، كما تتعلـق دراسته بتقسيم الدين الخارجـي المصري باعتبار شخصيـة المستـدان، حيث سيبين المصادر الخارجية للدين الخارجـي المصري، مع بيان سبب لجوء مصر إلى التعامل مع تلك الجهات، وآثار اعتمادها على تلك المصادر دون غيرها.

المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى الدين الخارجي:

تضطر الحكومات إلى اللجوء للديون الخارجية مع سبق معرفتها بصعوبة سداد هذه الديون، لاسيما إذا تعلق هذا الدين بحكومة دولة نامية لا تفي مواردها بتغطية نفقاتها الأساسية، والديون الخارجيـة سلاح ذو حدين فكما أن لها آثـارًا إيجابية حال تم صرفها في أوجه إنتاجية، إلا أن لها أعباء تتزايد بتزايد مدتها، بحيث يصعب سداده مع مرور الوقت إذا لم تصرف في أوجه إنتاجية،

(١) اقتصاديات المالية العامة، د. فاضل شاكر الواسطي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣ م، ص ٣٠١/٣٠٤.

(٢) المالية العامة، د. رمضان الروبي، الجزء الثاني، ص ٩٣.

(٣) الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، الجامعة الإسلامية بغزة، الباحث/ مازن أحمد أبو حصيرة، رسالة ماجستير ١٣٦ هـ، ٢٠١٥ م ص ٢٦/٢٧.
اقتصاديات المالية العامة، د. فاضل شاكر الواسطي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣ م، ص ٣٠١/٣٠٤.
التمويل الدولي، د. ميثم عجام، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٦م، ص ٥٤/٥٥.

ممـا يكون سببًا في التخلف الاقتصـادي للدولة المستدينة، وتعامل الدولـة بالدين الخارجي يدل على عدم مقدرتها على تمويل نفسها بمواردها الداخلية، وضعف نشاطها الاقتصادي، ولا يجب أن تـجـأ الدولة للديـن الخارجي إلا عند وجود مبررات وأسباب حقيقية داعية إلى التعامل بهذا النوع من الديون، وتنقسم مبررات وأسباب لجوء الحكومات إلى الديون الخارجية إلى نوعين:

مبررات اضطرارية: ويقصد بهذا النوع وجود أسباب وضغوطات ألجأت الدولة إلى الاقتراض الخارجي ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١. تلجأ الحكومات الى الاقتراض الخارجي عند حدوث عجز بالموازنة العامة.

٢. تـ ـأ الحكومات إلى الاقترا ـ ض الخارجي لتغطية نفقات الدولـة الأساسية وذلك حينما تكون نفقاتها أكبر من مواردها العائدة من الضرائب وعوائد التصدير وغيرها.

٣. تلجـأ الحكومات إلـى الاقتراض الخارجي عند وقـوع الكوارث كالأعاصيـر والفيضانات الطبيعية وتعطل النظام الاقتصادي الداخلي عن العمل.

٤. قـد تلجأ الحكومات إلى الاقتراض الخارجي حينما تكون هناك ب ض المتطلبات الوطنية كالحروب الدفاعية اللازم لاسترداد الأرض المحتلة مثلاً.

مبـررات تصحيحيـة: ويقصد بهذا النوع لجـوء الحكومات إلى الاقتراض الخارجي لوجود أسباب ونظريات تصحيحية لمسار الاقتصاد الوطني ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١. لجوء الحكومات إلى الاقتراض الخارجي لتمويل بعض المشروعات الأساسية كمشروعات الاتصـ لات والمواصلات والطاقة والبنية التحتية ونحوها.

٢. قد يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي كأداة من أدوات السياسة المالية[١] لتحقيق ب ض الأهداف كتحقيق التوازن الاقتصادي بالبلد، وتوجيهه، وضمان استمراره، وزيادة م لات النمو.

٣. قـد تلجأ الحكومـات إلى الاقترا ـ ض الخارجي عندما تكـون المقـدرة التكليفية القومية والفردية ضعيفة لا تتحمل أعباء مالية.[٢]

وتعليقًـا على هذا، نجد أن القرضـ والضريبة كلاهما مصدر من مصادر الإيرادات للدولة، وكلاهمـا يتحملهمـا الأفراد إمـا بطريقة مباشرة وهـي الضريبة وإما بطريقة غيـر مباشرة وهو الـ ضـ، ولكـن يفرق بين الـ ض والضريبة في أن الأول يعـد مصدراً غير عادي لتمويل الموازنة العامة، بينما يعد الثاني مصدراً عادياً، كما أن الضريبة تحتاج لقانون لإقرارها، بخلاف القرض

(١) السياسة المالية: هي الإجراءات التي تقوم الحكومة بتنفيذها بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال أدوات الإنفاق العام والإيرادات العامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، من كتاب الخلاصة في الاقتصاد، د. محمد مسعود العصيمي، مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي بالرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م، ص ٦٤.

(٢) انظر: المالية العامة وميزانية الدولة، د. زين العابدين الطبعة الثانية ٢٠٠١ م، ص ٢٦١
المالية العامة، د. يونس بطريق، معلومات الكتاب غير مكتملة بالنسخة، ص ١٥٥٢/١٥١.

الذي يعرض على البرلمان للموافقة عليه.

والضريبة وإن كانت مورداً بلا مقابل إلا أن لها آثاراً سلبية إذ أن تجاوز الحد فيها فقد تودي إلى قلة السيولة، وزيادة تكاليف الإنتاج، وتسبب حالة ركود بالسوق بسبب قلة الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ا فاض الأسعار، ففي هذه ال الات يكون اللجوء إلى الاقتراض هو الحل السليم، إذ أن الضرائب في الوضع القائم ستكون سببًا في استمرار الآثار السلبية على الاقتصاد وزيادتها.

ويمكن الإشارة إلى أن الضرائب ولا سيما الضرائب على الدخول والأرباح تعتمد بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية بالبلاد مثل معدلات الاستثمار والاستهلاك والأوضاع الاقتصادية العالمية ونحوها، لما يترتب عليها من آثار مختلفة على تلك الأوضاع على حصيلة الضرائب من هذه المصادر.

ويرى الباحث أن تفاقم حجم الاستدانة في جمهورية مصر العربية يُعزى إلى النمو السكاني السريع الذي تجاوز معدل النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تفاقم عجز الموازنة العامة. كما ساهمت الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد في تعميق الأزمة وزيادة مستوى المديونية.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على الدين الخارجي:

إن لجوء حكومات بعض الدول إلى الديون الخارجية والتعامل بها لسد نفقاتها الأساسية، ينبغي أن يكون بعد استنفاذ الدولة لجميع الحلول الممكنة قبل اللجوء للدين، وضعف وسائل التنمية العادية التي يمكن الاعتماد عليها.

ولجوء دولة ما إلى التعامل بالدين الخارجي قد يكون حلاً للأزمات الفورية والنكسات الاقتصادية الواقعة بها، لأن هذه الديون قد تضع الدولة لهيمنة بـ ـس المؤسسات والحكومات الأجنبية المقرضة، وتدخلها في شؤون اقتصادها الداخلي، فآثار الدين الخارجي على الدول النامية كثيرة، فقد تكون الديون الخارجية سببًا في تجاوز بعض العقبات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي، والوصول لمرحلة الازدهار والتقدم إذا تم ترشيد هذه الديون بالصورة الصحيحة، والعكس صحيح وهو الغالب، اذا اتجه الدي ـن لاستيراد سلع ومنتجات استهلاكية لسد الحاجات، مع عدم وجود خطة مستقبلية فعالة لسداد هذه الديون، لكن إذا اتجه الدين إلى استيراد سلع رأس مالية[1] فيعد هذا مؤشراً إيجابياً لمساهمته في التقدم والتنمية الاقتصادية، ويمكن إيجاز الآثار الواردة لاستعمال الدين الخارجي في النقاط التالية:

الآثار الإيجابية للديون الخارجية: وهي تلك الآثار التي تعود على مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد في حال تم ترشيد هذا الدين بالصورة الصحيحة، وجدولة سداده، وعدم

(١) السلع الرأس مالية هي التي لا تستهلك في سنة واحدة من الإنتاج، كالمعدات والأدوات الكهربائية.

التأخر في دفع الالتزامات المترتبة عليه، ومن الآثار الإيجابية للدين الخارجي:

١. آثاره على التنمية الاقتصادية: فقد يتم صرف جزء من الديون الخارجية في سبيل عمليات التطور التكنولوجي بشكل يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية للدولة ويحققها.

كما يساعد ترشيد[١] الديون الخارجية الدولة على تطوير نشاط الدولة الاقتصادي بشكل أسرع، وتوفير رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج اللازمة للتنمية، وتحسين هيكلها الاقتصادي.

٢. آثاره على السوق: فقد يساعد على توفير رؤوس أموال ضخمة بإمكانها القضاء على ركود التجارة الداخلية والخارجية وتحريك السوق وزيادة حركة العرض والطلب، كما يساعد الدولة في زيادة صادراتها من السلع والخدمات وذلك في حال تم صرف الدين على الجهاز الإنتاجي، كما تساهم القروض العامة في حال ترشيدها إلى خلق فرص عمل جديدة وتقليل نسب البطالة[٢] الموجودة بالدولة.

٣. آثاره على الموازنة العامة: يمكن الاعتماد على الدين الخارجي كنوع من أنواع التمويل لسد عجز الموازنة، وذلك عند نقص إيرادات الدولة عن سد هذا العجز. الآثار السلبية للديون الخارجية: وهي الآثار المترتبة على عبء خدمة الدين العام وتزايده، وعدم صرف هذا الدين في ال جالات والقطاعات المناسبة، مما يؤثر سلبيًا على حركة القطاعات الاقتصادية، ومن هذه الآثار ما يلي:

١. آثاره على الموازنة: في حال عدم ترشيد الديون الخارجية بالطرق السليمة فإنه يكون سببًا في ارتفاع معدل العجز على موازنة الدولة بسبب تزايد أعباء الدين[٣] وتزايد فوائده، وبالتالي صعوبة الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي[٤] وتزايد العجز وتفاقمه مع مرور الوقت.

٢. آثاره على التنمية: يتسبب تزايد عبء الديون على عملية التنمية، وذلك إنه عند تزايد أعباء الديون فإن المستثمرين يتوقعون انخفاض العوائد بسبب تزايد ف ـس الضرائب لسد أعباء الدين وهذا سيثبط المستثمرين المحليين والأجانب ومن ثم يسبب هذا انخفاض تراكم رأس المال، كما أن تزايد عبء المديونية يكون سببًا في نفور المستثمرين وإخراج المستثمرين المحليين لرؤوس أموالهم لاستثمارها بالخارج، لأن خدمات الدين الخارجي ستؤثر بدورها على عملية التنمية والاستثمار بالبلد من خلال أثر التزاحم.

---

(١) الترشيد: رفع كفاءة أداء السلطة العامة تلافيا للإسراف مع ربط التكلفة بالعائد، المالية العامة، أ.د. رمضان الروبي، طبعة عام ٢٠٠٣، ص ٤٥.

(٢) تعرف البطالة أو الشخص العاطل بأنه كل قادر على العمل، راغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد؛ ولكن لا يجده. الخلاصة في الاقتصاد، د. محمد بن سعود العصيمي، مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي بالرياض، الطبعة الأولى٢٠١٧م، ص٦٠.

(٣) أعباء الدين هي الفوائد المدفوعة على الديون.

(٤) ويكون تحقيق التوازن الاقتصادي عند توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي.

٣. الآثـار الاقتصادية لتأخر سداد الدين العـام: إن تأخر سداد الديون الخارجية وتراكمها وزيادة أعبائها يجعل الدولة أكثر عرضة للتبعية الاقتصادية وتدخل بعض المؤسسات والحكومات الخارجية للتحكم في نشاطها الاقتصادي، كما أنه يسبب قلة حجم القوة الشرائية للعملة المحلية، أو يكون سببًا في تـ فيض الدولة لعملتها المحلية كسياسة نقدية[١] محاولة لسداد هذه الديون[٢]، وقد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم[٣]، لما تشكله هذه القروض من ضغط على القدرة التنافسية لصادرات الدولة المستدينة[٤].

المبحث الثاني: الميزانية العامة

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة

تعريـف الموازنـة لغة فهي من بـاب و ز ن : الميزان معروف ووزن الشـيء من باب وعد وزنة أيضًا، ويقال وزنت فلانًا ووزنت لفلان قال الله تعالى: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾[٥] وهـذا يـزن درهمًا، معناه أنه يساوي درهمًا في القيمة لا في الثقل، ومنه الحديث: (لو كانت الدنيا تـزن عند الله جنـاح بعوضة)[٦] أي تعدل وتساوي، ووازن بين الشيئيـن موازنة ووزانًا وهذا يوازن هـذا إذا كان علـى زنتـه أو كان محاذيه، ويقـال وزن المعطى واتزن الآخذ كمـا يقال نقد المعطى وانتقد الآخذ.[٧]

وأمـا العامة فهي ضد الخاصة وعم الشيء يعم بالضم عمومًا أي شمل الجماعة يقال عمهم بالعطية[٨]

وأمـا الموازنة العامة في اصطلاح الاقتصاديين فهي: تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها خلال

---

(١) السياسة النقدية: هي الإجراءات التي يقوم البنك المركزي بتنفيذها في إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، وذلك لمعالجة المشاكل الاقتصادية المتنوعة كالتضخم والبطالة والركود الاقتصادي ونحوه. الخلاصة في الاقتصاد، د. محمد بن سعود العصيمي، مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي بالرياض، الطبعة الأولى٢٠١٧م، ص٦٦.

(٢) وذلك عندما ترى الدولة تباطؤ ملحوظ في عملية التجارة الخارجية، فتقوم بتخفيض سعر عملتها لترغيب الجهات الخارجية بشراء صادراتها، كي تحقق أعلى قدر ممكن من الربح ليتسنى لها تسديد الأعباء المترتبة على الديون.

(٣) التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لجميع السلع، في فترات متباعدة. الخلاصة في الاقتصاد، د. محمد بن سعود العصيمي، مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي بالرياض، الطبعة الأولى٢٠١٧م، ص ٥٨.

(٤) انظر:
- اقتصاديات المالية العامة، فتحي ذياب، دار الرضوان ٢٠١٣، ص ٢٠٤/ ٢١٠.
- المالية العامة وميزانية الدولة، د. زين العابدين بربري، ص ٢٦٦/ ٢٢٧٥.
- المالية العامة، د. حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش. منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠١٣، ص٩٩٣/ ١٠١٤.

(٥) سورة المطففين، آية ٣.

(٦) الحديث: (لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى منها كافراً شربة ماء) قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه، شرح السنة للبغوي، ج١٤، ص ٢٢٩.

(٧) مختار الصحاح، ص ٧٤٠.

(٨) مختار الصحاح، ص٤٦٧.

فترة زمنية معينة، تحدد عادة بسنة[1].

وقيل بأنها تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الدولة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الميزانية الذي يجيزه لهذه الأجهزة تنفيذ ميزانية الدولة بجانبي الإيرادات والنفقات، طبقًا للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه.[2]

ويرى الباحث أن كلاً من التعريفين صواب، إلا أن التعريف الثاني قد توسع في بيان كل ما يتعلق بالموازنة من النوع والأركان والمدة والجهات المخولة باعتماد الموازنة والقانون المتعلق بها والأجهزة المصرح لها بتنفيذ الموازنة، بينما اقتصر التعريف الأول على النوع والأركان والمدة فقط.

فالتعريف الأول يتعلق بالجانب النظري للموازنة، أما الثاني فتعلقه بالنظري والتطبيقي.

ويرشح الباحث اختيار التعريف الثاني كونه أشمل لما سبق ذكره.

المطلب الثاني: أهمية الموازنة العامة

تبرز أهمية الموازنة العامة في كونها تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها المالية، وترسم وتنفذ من خلالها خططها الاقتصادية، وتمكنها من معرفة مدى جدوى السياسات والإجراءات المتبعة في الأعوام السابقة.

كما تساعد الدولة على توقع سير خطة النشاط الاقتصادي لفترة زمنية مقبلة.

وتعتبر الموازنة العامة أداة منظمة للوسائل التي تمكن أجهزة الدولة من تحقيق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة.

والموازنة العامة هي نوع من أنواع الرقابة الإدارية على الجهات المالية بالدولة، وتضيف نوعًا من أنواع الشفافية والوضوح بين الحكومات والشعوب.

وبالإضافة إلى هذه فإن الموازنة تعتبر أداة من أدوات إدارة الاقتصاد القومي، وتوجيهه والتأثير في مختلف كمياته ومكوناته، وتكمن أهمية الموازنة في عدة محاور رئيسية، هي كالتالي:

١. أهمية الموازنة باعتبارها أداة منظمة: تبرز أهمية الموازنة باعتبارها أداة منظمة للوسائل التي تمكن أجهزة الدولة من تحقيق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة التي تلتزم بها الدولة خلال فترة زمنية محددة.

٢. أهمية الموازنة باعتبارها أداة تقديرية: أي أن الموازنة تضع تقديرًا لإيرادات الدولة ونفقاتها خلال مدة معينة، وهي السنة غالبًا، وهذا التقدير يساعد على التخطيط السليم، وإيجاد الحلول لكل العوائق الاقتصادية المتوقعة قبل حدوثها.

---

(١) المالية العامة وميزانية الدولة، د. زين العابدين بري، الطبعة الثانية ٢٠٠١ م، ص ٢.

(٢) ٢٨١ المالية العامة، د. يونس بطريق، معلومات الكتاب غير مكتملة بالنسخة، ص ٢٣٦.

٣. أهميــة الموازنــة باعتبارها أداة رقابية: تعتبر الموازنــة أداة صادقة للمرآة الاقتصادية والماليــة للدولة، فمن جهة تعتبر الموازنة أداة هامة للتأكد على رقابة السلطات الشعبية، وضمان إشرافهــا علــى الحسابــات العامة، ومن جهة تتم المراقبــة على أن الموارد العامــة تم إنفاقها في الأوجه المخصصة لها.

المطلب الثالث: مكونات الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة من مكونين أساسيين هما:

أولاً: الإيرادات: ويجب أن يتم تحصيل الإيرادات بالعدل والمساواة، وأن تقسم وفق مصالح الدولة وأهمية كل مصلحة في إطار متكامل، ومن الإيرادات التي تعتمد عليها الدول ما يلي:

١. الــزكاة: وهــي حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة فــي وقت مخصوص[١]، وهي واجبة على كل بالغ عاقل حر مالكًا للنصاب ملكاً تاماً.

أما أدلة وجوبها، فقد وردت وجوب الزكاة في القرآن الكريم والسنة النبوية

قــال تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾[٢] وقوله عليه الصلاة والسلام: (بني الإسلام علــى خمســ، شهــادة أ لا إلــه إلا الله وأن محمدًا عبده ورسولــه، وإقام الصــلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان).[٣]

وللزكاة آثار اجتماعية واقتصادية فهي تزيل الحقد والكراهية بين الفقراء والأغنياء، وتغرس مبــدأ التعــاون بين المسلمين وتطبــق مبدأ التضامــن والتكافل الاجتماعي، وتساعــد على التوزيع السليــم للثــروات وعدم قصرها على فئة محــددة، وتساعد على زيادة الميــل الحدي للاستهلاك لدى الفئة الفقيرة.

٢. الضرائب: تعد الضرائب من أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها، وتستخدم الضرائب كأداة لتنفيذ أهداف اقتصادية، وللضريبة عدة أهداف:

أ. تمويل الموازنة العامة.

ب. التأثير على الدخل والادخار.

ت. العدالة والمساواة بين طبقات المجتمع المختلفة.

ث. التحكم في حجم التجارة الخارجية.

وللضرائــب أنواع كثيــرة تنقسم على أساس عدة اعتبارات، فتقســم إلى الضريبة المباشرة وغيــر المباشرة، وتقسم بحسب محــل الضريبة، إلى ضريبة على الإيراد وضريبة على رأس المال

(١) الرو ن المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر للطباعة والنشر، ص ١٣٧.
(٢) سورة البقرة، آية ٤٣.
(٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، ج١، ص ٩.

وتقسم بحسب طريقة جبايتها إلى الضريبة المتعددة والضريبة الوحيدة والضريبة النسبية والضريبة التصاعدية[1]، فتقسيم الضريبة يختلف باختلاف اعتباره[2].

٣. الرسوم: وتعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تكاد تكون دورية ومنتظمة والتي تستخدم حصيلتها في تمويل النشاط المالي وتحقيق المنافع العامة. وتحصل الدولة على إيراداتها من الرسوم كمقابل للخدمات التي تؤديها مرافقها العامة للأفراد من خلال النشاط العام الذي خلق من أجل القيام به، وتعرّف الرسوم بأنها عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له الدولة يترتب عليها نفع خاص له إلى جانب النفع العام.[3]

ثانياً: النفقات:

وتختلف كل دولة عن الأخرى في نفقاتها، فيزيد معدل نفقات بعض الدول في المجالات الضرورية بينما يزيد البعض الآخر في المجالات التحسينية، فتتركز نفقات بعض الدول على الاستثمارات والإصلاح والتعليم ونحوه والتسليح، بينما تتركز النفقات في بعض الدول الأخرى على السياحة والترفيه والفن ونحوه، ونذكر أهم أوجه النفقات التي لا تكاد تخلو أي دولة منها:

الأجور والرواتب وتعويضات العاملين، والدعم، والفوائد المدفوعة على الديون، شراء السلع والخدمات، مدفوعات ميزانية الدفاع، التعليم، الصحة، الاستثمارات بأنواعها.

ويؤثر حجم الإنفاق في مجال معين على باقي المجالات، فالدولة التي يرتفع حجم مديونيتها يزيد حجم الفوائد المدفوعة مما يؤثر على تغطية نفقات باقي المجالات، بينما الدولة التي تعاني من الحروب يتم دفع أكبر قدر ممكن من الإيرادات على الدفاع والتسليح بما يؤثر على حجم المدفوعات في باقي المجالات، وهكذا[4].

---

(١) الضريبة المتعددة: هي الضرائب التي تحصل من خلالها الحكومة على إيراداتها الضريبيّة بالاعتماد على أكثر من مصدر للدخل.

الضريبة الوحيدة: هي الضريبة التي يخضع لها كامل دخل الفرد، ويعدُّ هذا الدخل متعدد المصادر، ولكنّه يرتبط مع ضريبة واحدة.

الضريبة النسبية: هي الضريبة ذات القيمة الثابتة رغم تغير المنتج أو الخدمة الخاضعة لها؛ بمعنى أنّ هذه الضريبة تكون قيمتها نسبة ثابتة من وعاء الضرائب مهما كانت القيمة الماليّة لهذا الوعاء.

الضريبة التصاعدية: هي الضريبة التي تزداد قيمتها الحقيقيّة بازدياد المنتج أو الخدمة الخاضعة للضريبة.

(٢) الخلاصة في الاقتصاد، د. محمد سعود العصيمي، ص٦٤/٦٥.

(٣) دليل تصنيف جمهورية مصر العربية، موقع البنك المركزي المصري، ص١١٨.

(٤) المالية العامة، رفعت المحجوب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١م، ص٩٥ - ١٠٨.

الفصل الثاني: أداء الموازنة العامة وآثار الدين الخارجي عليها

المبحث الأول: أداء الموازنة العامة وتطور الدين الخارجي

المطلب الأول: تحليل أداء الموازنة العامة.

سيتناول الباحث في هذا المطلب أداء أهم المؤشرات الأساسية بالموازنة العامة، وتأثرها بالدين الخارجي، وبيان بعض التطورات الإيجابية والسلبية لتلك المؤشرات:

١. النمو الاقتصادي:

تعريف النمو: هي الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل، كما يعرف النمو بأنه الزيادة في معدل التغيير في متوسط دخل الفرد من الناتج القومي[١].

ويتضح من خلال تعاريف النمو أن هناك فرقًا جوهريًا بين النمو والتنمية، فالنمو عملية لا إرادية تسبب إحداث زيادات في معدل الناتج الإجمالي، أما التنمية فهي عملية إرادية متراكمة يقصد بها إحداث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي.

أ. خصائص النمو:

١. يتميز النمو بأنه عملية لا إرادية ولا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.

٢. يختص النمو بزيادة معدل الدخل الحقيقي، إلاّ أنه لا يتعلق بتحديد توزيع ذلك الدخل أو تحديد القطاعات المستفيدة منه.

٣. من خصائص النمو أنه يساعد على رفع مستوى المعيشة على المدى الطويل، وخلق الكثير من فرص الاستثمار في مختلف المجالات والقطاعات.

ب. مقاييس النمو: هناك عوامل تؤثر وتحدد من عملية النمو التلقائية، وهذه العوامل بعضها عوائق، والبعض الآخر هي عناصر يستلزم توافرها من أجل عملية النمو، وإنما كانت محددة للنمو بسبب عدم كفاية توفرها، ومن تلك المحددات:

١. كمية رأس المال المادي المتاحة[٢]: فرأس المال هو المصدر الرئيسي للنمو، فهو يساعد على تحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن الأمثلة على ذلك دور رأس المال المادي في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بالقرن الماضي، فبالرغم من كمية رأس المال المادي المستخدم في تلك الفترة، إلا أن نسبة الناتج لرأس المال ظلت ثابتة ولم تتدهور.

٢. الابتكار والاختراع: فالمعرفة والابتكارات يمكن أن تساهم في رفع معدلات نمو الدخل القومي، ومما يدل على ذلك أن الدول غير المتقدمة قد تقوم بإحلال رأس المال القديم برأس

(١) دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، د. فاروق الخطيب، د. عبد العزيز دياب، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٥م، ص ٣٥٣.

(٢) هو مصطلح اقتصادي يقصد به عوامل الإنتاج أو المدخلات في عملية الإنتاج من المباني والآلات وأجهزة الحاسب ونحوها.

مـال جديد، مما يؤدي إلى إهدار جزء من رأس المال وعدم الاستفادة منه، بينما الدول المتقدمة قـد تقـوم بابتكار واستحـداث أساليب فنية جديدة وأكثـر تطورًا بعد إجراء البحـوث والدراسات المتقدمة.

٣. نوعيـة رأس المال البشـري: من الملاحظ أن نوعية العمل ترتبط ارتباطًا إيجابيًا ببعض التحسينات كالصحة والسن ونحوه، ومن جهة أخرى فهي تقوم بتحديد نوعية رأس المال البشري المتاح بمختلف مستوياته للارتقاء بالعمليات الإنتاجية.

٤. التعليـم: فلا شك أن التعليم السليم والدقيق مع توزيع تخصصاته بحسب الفئة العمرية ونحوها يساعد على رفع كفاءة عنصر العمل.

٥. الصحـة: مـن الثابت تاريخيًـا أن زيادة كبيـرة في الإنتاجيـة يمكن أن تتحقـق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة.

٦. حجـم ونوعيـة الموارد الطبيعيـة: إن أي دولة تتوفـر لديها إمدادات كبيـرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، يكون النمو أسرع فيها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد أقل قابلية في التوصل إليها أو الاستفادة منها في عمليات النمو.

٧. التقنيـة والتكنلوجيـا المتاحـة: فهـي تساعد علـى تسريع عمليـة النمو بإدخـال الآلات المستحدثة وإجراء الدراسات والبحوث على بعض الوسائل والطرق المؤدية لتسريع عملية النمو.

٨. الأنظمة والإجراءات الحكومية: حيث يلاحظ في كثير من الدول النامية اتخاذ إجراءات وسياسات مالية ونقدية بشكل عقيم يؤثر سلبًا على سير عجلة التنمية بالبلاد.

ج. دلالات النمو: يدل مؤشر النمو على حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، دون دلالته على توزيع تلك العائدات المتحققة أو تحديد نصيب كل فرد على حدة أو تحديد من يستفيد من ثمار تلك الزيادة كما أنه لا يدل على الوسائل المستخدمة التي حدثت بها الزيادة[1].

د. علاقـة النمو بالدين الخارجي: يتعلق الدين الخارجـي بالنمو الاقتصادي من عدة أوجه وعدة مسببات نذكرها كالتالي:

١. يؤثـر حجم الديـن الخارجي وطـرق ترشيده علـى حجم الاستهـلاك والاستثمـار سلباً وإيجاباً، مما يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي.

٢. يؤثـر حجم الدين الخارجي على كمية رأس المـال وتوفره لإنشاء مشاريع جديدة تساعد في تسريع عملية النمو.

---

(١) انظر:
- دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، فاروق الخطيب، عبد العزيز دياب، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٥م، ص ٣٥٥/٣٦١
- النمو الاقتصادي، جلال خشيب، ص ٨-١١.

٣. إن الدين الخارجي يؤثر على القوى العاملة وحجم البطالة سلباً وإيجاباً، الأمر الذي يؤثر بدوره على حجم النمو.

والديـن هو سلاح ذو حديـن، إن تم ترشيده بالصورة الصحيحـة وصرفه بأوجه استثمارية سليمـة، كانـت نتائجه إيجابية وأدى ذلـك إلى رفع حجم الاستثمار وزيادة كميـة رأس المال، مما يساعـد إيجاباً على خلق فرص عمل والحد من معـدل البطالة، ليصل بذلك إلى تحقيق أعلى قدر ممكن من النمو الاقتصادي.

٢. البطالة:

أ. تعريـف البطالة: تعـرف البطالة بأنهـا كل قوة عاملة، قـادرة على العمـل، وراغبة فيه، وباحثة عنه، وتقبله عند مستوى الأسعار السائد، ولكن لا تجده.[١]

ب. أنـواع البطالة: للبطالة أنواع متعددة، ويمكننا الاقتصـار على خمسة أنواع، هي السائدة والمنتشرة:

١. البطالـة السافرة: وتتمثل في وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، القابلين له بالسعر السائد، ولـ ن لا يجدونه.

٢. البطالـة المقنعـة: ويعنـي وجود عـدد كبير من العمالـة الزائدة الـ ي لا تسهـم في زيادة الإنتاج، على الرغم أنها تشغل وظيفة وتتقاضى أجراً محددًا، مما يكون سببًا في رفع تكلفة الإنتاج.

٣. البطالة الاحتكاكية: وهي التي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، مما يؤدي إلى طول فترة البحث دون إيجاد العمل بسبب نقص المعلومات اللازمة للحصول على العمل.

٤. البطالـة الهيكليـة: وهي البطالـة التي تحدث نتيجة لعـدم التوافق بيـن فرص التوظيف المتاحـة، وبيـن مؤهلات وخبـرات العمال الراغبين فـي العمل، وهي التي يعبـر عنها اليوم: عدم التوافق بين مخرجات التعليم، والحاجة الفعلية للسوق.

٥. البطالة الموسمية: وهي بطالة تحدث بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، وتحـدث غالبًـا فـي دول الصناعـات ذات الموسم المحـدد، أو الـدول التي تعتمد علـى المواسم السياحية والزراعية ونحوها[٢].

ج. آثار البطالة: للبطالة آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على المجتمعات، من هذه الآثار:

١. يؤدي ارتفاع مستوى البطالة إلى ضعف مستوى الأمن والاستقرار بالبلد.

٢. تسبب البطالة ارتفاع مستوى الفقر بالمجتمع، وتفشي الآثار السلبية الناتجة عنه.

---

(١) الخلاصة في الاقتصاد: ص ٦٠.

(٢) دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، فاروق الخطيب، عبد العزيز دياب، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٥م، ص ٢٤٩/ ٢٥٠

٣. تؤثـر البطالة سلباً علـى القوى العاملة بالبلـد، فتفقدها الثقة بنفسهـا، وتقلل من مدى فاعليتها وخبرتها بمجال عملها.

٤. ظهور بعض الانحرافات الاجتماعية وطرق الكسب غير المشروعة[١].

د. دلالات البطالـة: يـدل ارتفاع مؤشر البطالة على وجود فئة من القوة العاملة القادرة على الإنتاجية المتعطلة عن العمل مع عدم وجوده.

ه. علاقة البطالة بالدين الخارجي: للبطالة تعلق بالدين الخارجي، ولكن بشكل غير مباشر، فالبطالة تدل على اختلال التوازن في سوق العمل، بينما الدين الخارجي قد يحدث هذا التوازن أو يعالجـه، وقد يكون الدين العام أحد المحددات للبطالة بشكل غير مباشر، فالدين الخارجي يؤثر علـى حجم الاستثمار بالسلب أو الإيجاب، وحجـم الاستثمار يؤثر بمعدل البطالة، فكلما زاد حجم الاستثمار، زادت فرص العمل وقلت نسبة البطالة.

والعلاقـة بيـن الديـن والبطالـة ليست علاقة كليـة، فالدين لا يتعلـق ببعض أنـواع البطالة كالبطالة السلوكية.[٢]

٣. التضخم:

أ. تعريـف التضخم: لا يوجد تعريف يلقى قـولاً شاملاً للاقتصاديين للتضخم، ولكن اتفق الاقتصاديـون علـى أن التضخـم متعلق بزيـادة الإنتاج النقـدي، وقد يعرف التضخـم بأنه معدل الزيادة في أحد الأرقام القياسية للأسعار خلال فترة زمنية محددة.

كما عرفه الـ ض بأنه الزيادة في الطلب الكلي على الـ ض الكلي[٣].

ب. أسباب التضخم:

١. التضخم بسبب زيادة كمية الطلب على السلع والخدمات على المعروض منها.

٢. التضخـم بسبـب زيـادة كمية تكاليـف الإنتاج، وهذا السبـب من التضخم هـو أحد آثار البطالة المقنعة.

٣. التضخـم فـي قاعدة الذهب، وهـو الذي ينشأ بسبـب تدفق كمية من الذهـب إلى داخل الدولة، مما يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود والائتمان المصرفي.

ج. آثار التضخم:

١. على الداخل: يتأثر أصحاب الدخول الثابتة بالتضخم، بينما يستفيد منه أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح، ويؤدي أيضا إلى إعادة توزيع الدخول وتحويل القوة الشرائية من ذوي الدخول

(١) الخلاصة في الاقتصاد ص ٦٠/٦٢.

(٢) وهي البطالة الناجمة عن إحجام القوى العاملة عن العمل نتيجة لآراء وأفكار مستقلة.

(٣) انظر: أساسيات علم الاقتصاد الكلي، د. هيثم الجنابي، دار البحار، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص١١٧.

المنخفضة إلى ذوي الدخول المرتفعة، مما يؤدي إلى خلق اختلال بالعلاقات الاجتماعية بين الطبقات.

٢. على المديونية: حيث يستفيد المدين من التضخم بينما يتضرر الدائن، ولأجل هذا أجاز بعض الفقهاء ربط الدين بالذهب كي لا يتأثر أحد الطرفين بعقد الدين.

٣. على ميزان المدفوعات لأن الدولة التي تعاني من ارتفاع أسعار منتجاتها، تكون ضعيفة تنافسيًا مع منتجات الدول التي تعرض منتجاتها بأسعار أقل، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها، مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات.

٤. على النمو الاقتصادي: يقوم التضخم بالتأثير على قرارات الاستثمار ويؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع والظروف المستقبلية، ما يؤثر على الادخار وعلى حماس القوة العاملة وأدائها[١].

د. علاقة التضخم بالدين الخارجي: يؤثر التضخم على عدد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي بدورها قد تؤثر في حجم الدين أو في كيفية ترشيده وصرفه.

فارتفاع التضخم يضر بأصحاب الدخول الثابتة، مما يؤدي إلى اذ ض حجم الادخار مع ضعف الميل الحدي للاستهلاك لدى أصحاب الدخول المتوسطة والضعيفة، الأمر الذي يؤثر سلباً على حجم الاستثمار، وقد يؤدي التضخم إلى سوء توجيه الاستثمارات، كما يؤثر التضخم سلبًا على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج لدى الدولة مما يضعها في موقع تنافسي ضعيف مع منتجات الدول الأخرى.

وتأثير التضخم على هذه المؤشرات يؤثر على حجم الدين بصورة غير مباشرة، حيث أن عجز ميزان المدفوعات قد يضطر الدولة للجوء للدين الخارجي، كما أن ضعف الاستثمارات يشكل عائقاً في طرق صرف وترشيد هذا الدين.

٤. ميزان المدفوعات:

أ. تعريف ميزان المدفوعات: هو بيان إحصائي يسجل به بيانات فترة زمنية معينة بالمعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغيرها من دول العالم.[٢]

ب. أقسام ميزان المدفوعات: ينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة موازين رئيسية هي:

١. ميزان المعاملات الجارية: ويشمل كل من الميزان التجاري والخدمي.

٢. ميزان المعاملات الرأس مالية.

٣. ميزان موازنة العمليات.

---

(١) الخلاصة في الاقتصاد، د. محمد العصيمي، ص٥٨/٦٠.

(٢) دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، فاروق الخطيب، عبد العزيز دياب، ص ٣١٥.

ج. اختلال ميزان المدفوعات: يعرف اختلال ميزان المدفوعات بأنه حالة من عدم التوازن بيـن المتعامليـن في المعامـلات التلقائية بحدوث عجـز أو فائض، ومـن أهم الأسبـاب المؤدية لإحداث خلل بميزان المدفوعات ما يلي:

١. تطور أرصدة الذهب والنقد الأجنبي في البنك المركزي.

٢. التفاوت بين إيرادات الدولة ونفقاتها على صعيد الموازين الثلاثة الرئيسية.

٣. التغيرات في الاحتياطات الرسمية للدولة في ميزان المعاملات الرأس مالية.[١]

د. علاقة ميزان المدفوعـات بالدين الخارجي: إن علاقة الدين بميزان المدفوعات علاقة مباشـرة، فالدين أحد الأساليب لعلاج عجز ميـزان المدفوعات وتصحيح الاخ لالات الواقعة به، ومـن جهـة أخرى إن ترشيد الديون بطريقة غير سليمة يؤثر علـى حجم رأس المال الموجود، مما يؤثـر سلبا على حجم التجارة الخارجية ويـؤدي إلى حدوث اخ لالات بميزان المدفوعات، فالدين إن تـم ترشيـده بطريقـة سليمة أصبح حـلاً لمعالجة اختلال ميـزان المدفوعـات، وإن تم إنفاقه بطريقة غير سليمة أصبح سبباً في إحداث اختلالات بميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: تطور الدين الخارجي.

سيتناول الباحث في هذا المطلب تطور الدين الخارجي في مصر كنموذج للدول النامية في الفتـرة ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٧ مع بيان أسباب تزايد الدين والسياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الدولة لمعالجة زيادة الدين والحد منه.

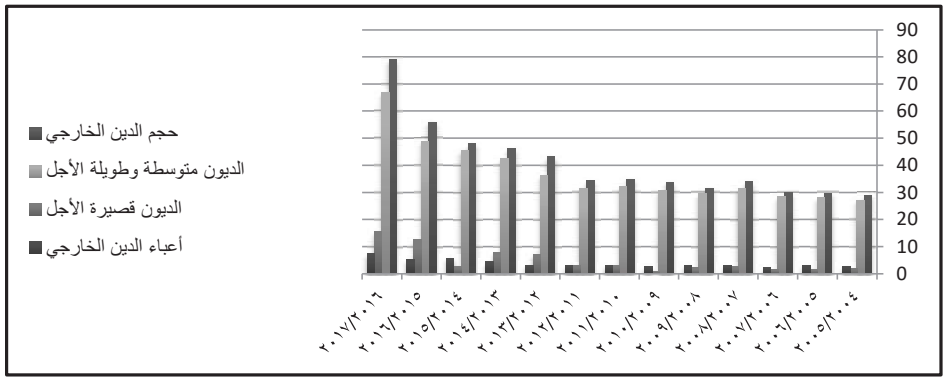

شكل (١) [٢]

(١) دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، فاروق الخطيب، عبد العزيز دياب، ص٣١٥/٣١٧.

(٢) قام بإعداده وتحليله الباحث معتمداً على بيانات الموازنة العامة الصادرة من البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar..

أ. أسباب تفاقم الدين الخارجي المصري فترة الدراسة:

١. تجاوز معدل النمو السكاني معدل النمو الاقتصادي بمراحل كبيرة، حيث إن معدل النمو السكاني فترة الدراسة بلغ ٣,٣٣٪ بينما بلغ معدل النمو الاقتصادي ٥٪,٢٦، الأمر الذي جعل الحكومة المصرية تلجأ للدين لسد بعض الحاجات الأساسية، كعلاج ميزان المدفوعات الواقع، وزيادة حجم الاستثمارات المنفذة وزيادة حجم رأس المال لتوفير فرص عمل للحد من مشكلة البطالة.

٢. تأثر الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨م مما أدى إلى حدوث اضطرابات اقتصادية محلية كعجز ميزان المدفوعات حيث بلغ ٤,٣ مليار دولار، وانخفاض معدل النمو حيث بلغ ٧٪,٤ بعد أن وصل إلى ٢٪,٧.

٣. الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد عام ٢٠١٠م مما أدى إلى تعطل الاقتصاد المحلي، وضعف الثقة لدى المستثمرين الأجانب للاستثمار داخل البلاد، وتذبذب مستويات العملة.

٤. زيادة معدل الدين قصير الأجل أدى إلى زيادة أعباء الدين، حيث أن الدين قصير الأجل مستوى المخاطرة فيه أعلى، ونسبة الفائدة عليه كبيرة، ولا يدعم استثماره.

٥. الارتفاع الملحوظ في معدل التضخم أضعف موقف التجارة الخارجية لمصر أمام الدول المنافسة، مما أثر سلبًا على إجمالي إيرادات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، الأمر الذي اضطر الحكومة المصرية للجوء إلى زيادة حجم المديونية.

٦. ارتفاع معدل الإيرادات الضريبية قد أوجد حلاً لبعض المشكلات الاقتصادية، كحده من ارتفاع معدل التضخم في بعض سنوات الدراسة، إلا أنه أدى إلى ضعف القوة الشرائية، وانخفاض معدل الادخار، وزيادة تكاليف الانتاج، الأمر الذي يؤثر بدوره على الاستثمارات المنفذة والنمو الاقتصادي.

٧. نلحظ الزيادة المفرطة في حجم الدين الخارجي عام ٢٠١٧م حيث ارتفع الدين الخارجي بنحو ٢٣,٣ مليار دولار، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار، ومع الارتفاع الملحوظ بحجم الدين الخارجي لهذا العام إلا أن مؤشر الدين للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ حينها ٣٣٪,٦ وهذا معدل إيجابي بالنسبة لباقي الدول النامية[١].

ب. السياسات المالية والنقدية المنفذة للحد من زيادة الدين الخارجي:

١. يلحظ مبدئيا التزايد المستمر في حجم الدين، وهذا الأمر طبيعي ووارد مع الزيادة

(١) انظر: الموازنة العامة الصادرة من البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar.

المستمـرة في النمـو السكاني وزيادة حجـم الاقتصاد للبـلاد، لكن الزيادة المفرطـة في الدين وزيادة أعبائه تشكل بعض العوائق في طريق التنمية الاقتصادية للبلاد.

٢. الزيادة التدريجية بمعدل الضرائب: أدت الزيادة التدريجية بمعدل الضرائب المفروضة إلـى ارتفاع الإيرادات مما ساعد الدولة على تحمل جزء من النفقات ومنها الفوائد المدفوعة على الديون.

٣. زيادة الإنفاق على الاستثمارات العامة بهدف تطوير البنية الأساسية وفقا لخطة التنمية الاقتصادية بمصر.

٤. تحسيـن وضع القـوى العاملة وذلك بزيادة الأجـور والتعويضات لـدى العاملين بأجهزة الدولة، حيث إن القوى العاملة أحد عناصر الإنتاج الأساسية.

٥. إجراء تصحيحات سعرية لبعض السلع والخدمات لمعالجة مشكلة تباطؤ النمو.

٦. رفـع الدعم عن بعض السلع والخدمات ورفع بعض أسعار السلع كالوقود، بـ ض تخفيف النفقات ومعالجة مشكلة عجز الميزانية[١].

المبحث الثاني: آثار الدين الخارجي على الموازنة العامة وطرق علاجها

سيتنـاول الباحث في هذا الفصل في مطلبه الأول الآثار العامة للدين الخارجي عل الموازنة العامـة والاقتصاد المصـري، سواء كانت هذه الآثار إيجابية أم سلبية، وما الأسباب الداعية لهذه الآثـار، ثـم سيتطرق في المطلـب الثاني إلى الطـرق والوسائل التقليديـة والمستحدثة لعلاج آثار تراكم الدين، مع بيان بعض الوسائل والطرق الإسلامية المتخذة في ذلك.

المطلب الأول: آثار الدين الخارجي على الموازنة العامة.

كمـا سبق ذكـره في سياق البحث أن الدين قد ينتج عنه آثار إيجابية حال ترشيد هذا الدين وصرفـه في أوجهه الصحيحة، وقد يكون هذا الدين سبباً لمشـاكل اقتصادية عويصة إذا لم يتم ترشيـده وصرفه في قنوات صرف استثمارية، وسيذكر الباحث في هذا الفصل الآثار الناتجة عن تعامل مصر بالمديونية مع بيان أسباب تلك الآثار:

أ. الآثار الإيجابية الناتجة عن تعامل مصر بالديون:

١. ساعـد الدين الخارجـي على مشكلـة تناقص معدل النمـو الناتج بسبـب الاضطرابات السياسيـة التي مرت بها البـلاد عام ٢٠١٠ م حيث ارتفع حجم الديـن الخارجي إلى ٤٦,١ مليار دولار بعد أن كان ٣١,٥ آخر عام ٢٠٠٩م.

---

(١) انظر:
- الموازنة العامة الصادرة من البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء https://www.capmas.gov.eg/

٢. ساعـد الدين الخارجي على زيادة حجم الاستثمارات، ممـا ساهم في خلق فرص عمل، كحل للحد من مشكلة البطالة، فكما نلاحظ في عام ٢٠٠٦م ارتفع حجم الاستثمارات المنفذة إلى ١١٥,١ مليار دولار مما أدى إلى نقص معدل البطالة من ١٠,٣ إلى ١٠,٠، وفي عام ٢٠١٥م ارتفع حجـم الاستثمارات المنفذة إلى ٣٠٥,٩ مليار جنيه، مما أدى إلى نقص معدل البطالة ليصل إلى ١٢,٧ بعد أن كان ١٣,٣.

٣. استخـدم الدين الخارجي كوسيلة لعـلاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات الضخم الواقع عـام ٢٠١١م نتيجـة الاضطرابات السياسيـة، وقد بلغ عجز ميزان المدفوعـات حينها ٩,٨ مليار دولار، أما في عام ٢٠١٤م فقد بلغ فائض ميزان المدفوعات ١,٥ مليار دولار بعد الزيادة الملحوظ في معدل الدين الخارجي حيث بلغ معدل الزيادة في الدين الخارجي عام ٢٠١٤م ٣٢,١٪ عن عام ٢٠١١م.

ب. الآثار السلبية الناتجة عن تعامل مصر بالديون:

١. إن حجـم تعامل جمهورية مصر بالدين الخارجي فـي تزايد، وهذا الأمر يرجع إلى عدة أسبـاب منهـا محاولة الحكومة المصرية إلى تدارك مشكلة تباطـؤ النمو بعد الزيادة السريعة في حجـم النمو السكاني، مما أدى إلـى زيادة معدل البطالة، وأيضا النكسة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨م التـي أثـرت بدورها علـى حركة سير النشـاط الاقتصاد المصري، تلـك العوامل وغيرها ألجـأت الحكومـة المصرية إلى زيادة حجم التعامل بالدين مما سبب في بعض الفترات عبا كبيراً علـى الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وأدى إلى ارتفاع حجم الضرائب كوسيلة لتخفيف عبئ المصروفـات علـى الموازنـة العامة، الأمـر الذي أثر على نسبـة كبيرة من الأفـراد بسبب ارتفاع الضرائب فوق الحد المعهود، حيث ارتفع معدل الضرائب فترة الدراسة إلى ٥٣٢,٠٪.

٢. الحمل الذي وقع على الموازنة العامة كان جزء كبير منه بسبب ارتفاع الفوائد المدفوعة على الدين وزيادة عبئ الديون، حيث ارتفعت أعباء الدين فترة الدين بمعدل ١٧٠٪ ليصل إجمالي المدفوع عام ٢٠١٧م إلى ٧,٣ مليار دولار بعد أن كان ٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م[١].

المطلب الثاني: الوسائل والسبل لعلاج آثار الدين الخارجي على الموازنة العامة.

سيتناول الباحث في هذا الفصل بعض السياسات المتخذة لعلاج مشكلة تفاقم الدين وأثره علـى الموازنـة العامة في مصر، والتي يـرى من وجهة نظره عدم فاعليتها مـع بيان الصحيح من وجهة نظره، ومن ثم ذكر بعض الوسائل والسبل المبتكرة لعلاج مشكلة تفاقم الديون:

أ. نقد بعض السياسات المتخذة لتصحيح مسار الاقتصاد المصري ومعالجة مشكلة تفاقم

(١) انظر:
- الموازنة العامة الصادرة من البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء https://www.capmas.gov.eg/.

المديونية:

١. رفـع الإيـرادات الضريبية لتخفيف عبئ النفقات على الموازنـة، حيث يرى الباحث مدى فاعلية الخطوة المتخذة في تحقيق التوازن الاقتصادي، إلا أن معدل الضرائب زاد زيادة ملحوظة فـي آخر السنوات مما أدى إلـى التأثير على القوة الشرائية بمصر بسبـب ارتفاع الأسعار، وسبب كساد بالسـوق المصري، وأضعف مكانة مصر الخارجية بالتجارة بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها، ويرى الباحث أن فرض الضرائب كسياسة مالية يمكن أن يتم تخفيفه واللجوء إلى بعض السياسات الأخـرى كطـرح السندات وبعض الأسهـم الاستثمارية، مما يساعد في الحـد من التضخم، وخلق فرص استثمارية، مع تقليل زيادة عبئ النفقات على الموازنة.

٢. الزيـادة المستمـرة في الأجـور والتعويضـات للعاملين مع ما يقابله مـن تـ يض الدعم على بـ ـس السلع الضرورية كالنفطيـات، هي خطوة اتخذتها الحكومـة المصرية بهدف تحسين وضـع الأيدي العاملـة، ويرى الباحث من وجهة نظره أن هذا حل غيـر شامل، حيث أن رفع الأجور والمرتبات يشمل فقط الموظفين الحكوميين، في حين أن هناك ١٢,٨ مليون عامل بالمنشآت غير الحكوميـة لعام ٢٠١٧م، فهؤلاء لن يستفيدوا من زيـادة الرواتب، مع تضررهم من ارتفاع الأسعار الناتـج من رفع الدعم، وغيرهم مـن المتضررين بارتفاع معدل البطالـة ممن لا يجدون وظائف، فيـرى الباحث أن الأولى هـو توفير ما تم إنفاقه على رفع مستوى الأجـور والبدلات، مع رفع معدل الدعم، وذلك لتشمل الفائدة جميع الطبقات من الأيدي العاملة.[١]

ب. الوسائل والسبل المبتكرة لعلاج مشكلة تفاقم المديونية:

ويمكـن تقسيـم الوسائل والسبـل لعلاج مشكلة تفاقـم المديونية وعجز الميزانيـة إلى أربع أقسام:

القسم الأول: الوسائل والسبل التقليدية لعلاج مشكلة تفاقم الدين وعجز الميزانية:

١. إعـادة جدولة الديون[٢]: حيث تعد عملية إعادة الجدولة بمثابة حل مؤقت قصير الأجل، ويعتمـد على استثمار الفترة التي تتم فيا الجدولة بحيـث يمكن إصلاح المسار الاقتصادي للدولة المدينة وزيادة قدرتها عل سداد الديون.

٢. إلغـاء جزء من الديون الخارجية: ويكون هذا مقابل تحقيق أهداف سياسية معينة تخدم صالـح الـدول الدائنة، وسبق أن قامت بـ ـس الدول المتقدمة بإلغاء بـ ـس الديون المستحقة عل

(١) انظر:
- الموازنة العامة الصادرة من البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/ar.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء https://www.capmas.gov.eg/

(٢) إعادة جدولة الديون هي عملية يتم بمقتضاها تغيير بنود الدين المتعلقة بسعر الفائدة، أو بآجال استحقاق الدفعات عبر تمديد فترة السداد أو بهما معا. وتتم إعادة الجدولة باتفاق وترا ـن بين الدائن والمدين، وبناء على طلب المدين عادة الذي يواجه صعوبات في السداد والوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائن في آجال استحقاقها.

الـدول النامیــة مقابل تحقيق بعض المتطلبات التي تقدمهـا الدولة مقابل تنازلهـا عن جزء من المديونية.

٣. سياسة الاستنزاف: وتعني السحب من الاحتياطيات، وبخاصة الاحتياطي العام

أو احتياطـي الأجيـال أو السحـب من الاحتياطيات قـد يحافظ على الإنفـاق الحكومي عند مستـوى مقبول من النشاط الاقتصـادي، ولكن بمقارنة العائد من هـذه الاحتياطيات المستثمرة بمـردود الإنفاق المحلي نجد أن هناك تضحية بعائد أعلى مما يمكن أن يحصل عليه المجتمع من الإنفاق المحلي خصوصاً إذا كان تمويلاً لنشاطات استهلاكية، والمأزق في هذا الأسلوب أنه سهل إدارياً، وربما كانت ذا آثار محلية محدودة، ولكن تكلفته على النشاط الاقتصادي الوطني مرتفعة، ومع لك فإنه لن يحل مشكلة العجز، وإنما يدفعه إلى الأمام، وينقله من زمن حالي إلى زمن الجيل القادم.

القسم الثاني: الوسائل والسبل المبتكرة لعلاج مشكلة تفاقم الدين وعجز الميزانية:

١. تشجيع الصادرات وإحلال الواردات: حيث تهدف سياسة تشجيع الصادرات إلى تحقيق النمـو الصناعي، بينما تهـدف سياسة إحلال الواردات إلى حمايـة الصناعات المحلية، وتنعكس هـذه السياسـة إيجاباً على التنميـة الصناعية من خلال زيادة الطاقـة الإنتاجية وتحقيق وفورات وتشجيـع التطور التقنـي مع تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، واتباع هذه السياسة على توزيع نسبـة العمـل إلى رأس المـال في الدول النامية، يزيـد الطلب على الأيدي العامـة مما يساعد في القضاء على مشكلة البطالة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الطاقة الإنتاجية.

٢. شـراء الدولة سلعة أو خدمـة، أو أن تعهد إلى المقاولين بإقامة منشآت ومرافق تحتاجها نظير ثمن مؤجل، وكذلك استئجار الدولة مرافق أو مبان قائمة كأبنية مدارس أو مكاتب.

القسم الرابع: الوسائل والسبل الإسلامية لعلاج مشكلة تفاقم الدين وعجز الميزانية:

١. ترشيد الإنفاق الاستهلاكـي: حيث ينشأ عن زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية زيادة الضغوطـات علـى ميزان المدفوعـات، وهذه سياسة إسلاميـة وردت في القـرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿واللذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾[١].

٢. اتجاه الدول نحو التكامل الاقتصادي: وهذه سياسة إسلامية وردت في القرآن الكريم في قولـه تعالـى: ﴿وتعاونوا عل البر والتقوى ولا تعاونوا لى الإثم والعدوان﴾[٢]، فإن سياسة التكامـل الاقتصادي للـدول النامية الإسلامية من أهم السياسات التـي تساعد الدول على تجاوز العقبـات الاقتصادية وتحل مشاكلها الاقتصادية، ويترتب على هذه السياسة تقوية جود الدول في

(١) سورة الفرقان، آية ٦٧.

(٢) سورة المائدة،آية ٢.

تحقيـق التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد الاقتصادية مـن خلال التعاون في الاستثمار مما يعود بالنفع على سكان الدول المتعاونة.

٣. الـزكاة: وتعرف الـزكاة بأنها: حـق واجب في مال خاص لطائفـة مخصوصة في وقت مخصـ صـ[١]، وتجـب الزكاة فـي الذهب والفضة، وبهيمـة الأنعام من الإبل والبقـر والغنم، وفي الحبوب والثمار، وفي عروض التجارة، والزكاة هي شريعة إسلامية اقتصادية، تساعد على إعادة توزيع الأموال بما يحقق العدالة الاجتماعية، وتنمي مبدأ التكافل الاجتماعي بين طبقات المجتمع، وتساعـد الدولة فـي القضاء على كثير من المشاكل الاقتصادية كمشكلـة الفقر، ومشكلة الكساد، وقـد يتم تعجيـل دفع الزكاة حين الضـرورة كما تعجل النبـي صلى الله عليه وسلـم زكاة العباس سنتين[٢].

النتائج:

بعـد اطلاع الباحث خلال فترة بحثه على المصادر والمراجع وتحليله لتلك البيانات المبني على الطريقة العلمية تبين له عدة نتائج:

١. وجـود علاقة بين الدين الخارجي وبين الموازنة العامة، ويتحدد نوع تلك العلاقة بكيفية ترشيـد الديـن وصرفه، فإذا تم ترشيد الدين بصورة صحيحة وصرفـه في أوجه استثمارية، عاد ذلـك بالنفع على علاج مشاكل الموازنة، وأدى ذلك إلى تخفيض العجز القائم بالموازنة وتحسين النشاط الاقتصادي بالبلاد، أما إذا تم صرف الدين على السلع الاستهلاكية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة.

٢. دائمـاً ما يعتبر الدين عقبة في وجه الـدول النام لا المتقدمة، وذلك يرجع إلى السبب الـذي تـم الاستدانة له، فالـدول المتقدمة قد تستديـن بهدف التوسع في استثمـار قطاع معين أو بهـدف تحقيـق أهداف سياسيـة واقتصادية أخـرى، أما الـدول النامية فكثير منهـا يرجع سبب استدانتـه إلى حاجتـه الملحة لذلك الدين، وتغطية جـزء من نفقاتها الأساسيـة أو معالجة عجز أو مشكلـة اقتصاديـة معينة، مع عدم فاعلية الخطط الموضوعة لسـداد تلك الديون بسبب تجدد النفقات الضرورية.

٣. يرى الباحث أن الدين الخارجي جزءٌ لا يتجزأ من اقتصاديات جميع دول العالم، ولكنه سلاح ذو حدين، ويرجع ذلك إلى طريقة تعامل الدولة المستدينة به.

٤. للديـن الخارجي المصري آثار إيجابية وأخـرى سلبية رصدها الباحث فترة بحثه، فكما

---

(١) الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر للطباعة والنشر، ص ١٣٧.

(٢) في الحديث بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر ساعيا قال فأتى العباس يطلب صدقة ماله قال فأغلظ له العباس فخرج إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره قال: فقال رسول الله ﷺ: إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل، سنن الدارقطني، حديث رقم ٢٠١٢، الجزء الثالث، ص٣٣.

أن الديــن ساعد جمهوريــة مصر العربية على تصحيح مسار معدل النمو الاقتصادي وتمويل جزء كبيــر مــن عجز ميزان المدفوعات، إلا أنه أدى إلى التقليل من حجم الاستثمارات المنفذة بالبلاد وزيادة العبء على الموازنة العامة.

التوصيات

١. يقتــرح الباحث الحد من التعامل بالديــون الخارجية واللجوء للطرق التمويلية الإسلامية التي لا تعتمد في عقودها على مبدأ الربا أو الغرر.

٢. يحــث الباحث على خلق بيئة استثمارية محلية مستقــرة اقتصاديا وسياسياً تحفز رجال الأعـ ال لاستثمار أموالهم محلياً.

٣. يقتــرح الباحــث بتمويــل الاستثمــارات المحلية عــن طريق أسهــم تمويلية يتــم طرحها للمواطنين محلياً تساعد على توسع حجم الاستثمارات بما يحقق نتائج إيجابية تساعد على إنعاش الاقتصاد المحلي.

٤. إتاحة الفرصة للمستثمريــن الأجانب للاستثمار داخل الدول النامية، مع عدم إعطائهم الراحة التامة بالاستثمار كي لا يعود ذلك بالضرر مستقبلا على القطاعات الاقتصادية المحلية.

٥. إجــراء دراسات دقيقة تعنى بطرق تمويل الميزانية ذات المخاطرة الأقل والنتائج الأكثر إيجابية.

٦. إجــراء دراسات عــن الوسائل الأمثل لإنـ اش التنمية الاقتصاديــة بما يناسب ذلك النمو السكاني.

٧. يقتــرح الباحث دراسة بحثية لبعض المواضيع التي قد تساعد في تجاوز المحنة الحالية كالتالي:

أ. الطريقــة الأمثل لتمويــل الموازنة العامة في ظل الاضطرابــات الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

ب. البيئة الاستثمارية المناسبة، لجذب انتباه رجال الأعمال المحليين.

ج. الاستثمار الأجنبي كحل لإنعاش الاقتصاد المحلي، فوائده وأضراره.

المراجع

١. القرآن الكريم.

٢. صحيح البخاري.

٣. سنن الترمذي.

٤. سنن ابن ماجه.

٥. سنن الدارقطني

٦. السنن الكبرى للبيهقي

٧. شرح السنة، للإمام البغوي، دار النشر: المكتب الإسلامي/دمشق- بيروت- ١٩٨٣م، الطبعة الثانية

٨. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، مؤسسة الرسالة ناشرون

٩. الرو ـض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار الفكر للطباعة والنشر

١٠. مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار النشر: مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٥ م

١١. السياسة الشرع ـة لابن تيمية/ الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد /المملكة العربية السعودية/ تاريخ النشر: ١٤١٨هـ

١٢. النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، حسين حامد محمود، دار النشر الدولي، ٢٠٠٥م

١٣. مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها، محمد العقلا، مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٧م

١٤. المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، علي القره داغي، دار البشائر الاسلامية ٢٠١٠م

١٥. المالية العامة، حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش/منشورات الحلبي ٢٠١٣

١٦. المالية العامة، رمضان الروبي، طبعة عام ٢٠٠٣

١٧. المالية العامة، د. يونس أحمد بطريق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر

١٨. المالية العامة وميزانية الدولة، زين العابدين بري، الطبعة الثانية ٢٠٠١ م

١٩. دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، فاروق الخطيب، عبد العزيز دياب، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٥م

٢٠. الخلاصة في الاقتصاد، محمد بن سعود العصيمي، مركز المنهاج للإشراف والتدريب

التربوي بالرياض، الطبعة الأولى٢٠١٧م

٢١. توظيف صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، محمد سعيد مرشد، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٨م.

٢٢. التمويل الدولي، د. ميثم عجام، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٦م

٢٣. الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام/ دار الفكر، بيروت

٢٤. اقتصاديات المالية العامة، فتحي أحمد ذياب عواد، الرضوان للنشر والتوزيع

٢٥. أساسيات علم الاقتصاد الكلي، هيثم الجنابي، دار البحار، بيروت ٢٠١١

٢٦. الإدارة المالية، مصطفى الفار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م

٢٧. المالية العامة، رفعت المحجوب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١م،

٢٨. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالكويت، اللجنة الاقتصادية، فريق معالجة الموازنة العامة، نسخة إلكترونية ١٩٩٦م

٢٩. دراسة: الأدوات المقترحة لتمويل عجز الموازنة، إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالكويت، اللجنة الاقتصادية، فريق معالجة الموازنة العامة، نسخة إلكترونية ١٩٩٦م.

٣٠. رسالة الماجستير بعنوان الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين للباحث: مازن أحمد أبو حصيرة، الجامعة الإسلامية بغزة، عام ٢٠١٥

٣١. البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/

٣٢. وزارة المالية المصرية https://mof.gov.eg/ar

٣٣. الجهاز المركزي المصري للتعبئة والإحصاء https://www.capmas.gov.eg

٣٤. موقع البنك الدولي http://www.albankaldawli.org